

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موضوع: استخراج مطالب مفيد «شرح شذورالذهب¹» ابن هشام

محقق: محمدمهدى ولى زاده

شرح شذورالذهب فى معرفة كلام العرب؛ ص 31

[الكلمة: لغاتها و معانيها]

و أقول: فى الكلمة ثلاث لغات، و لها معنيان:

أما لغاتها: فكلمة، على وزن نبتة، و هى الفصحى و لغة أهل الحجاز، و بها جاء

شرح شذورالذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 32

التنزيل و جمعه كلم كنبق، و كلمة، على وزن سدره، و كلمة على وزن تمره، و هما لغتا تميم، و جمع الأولى كلم كسدر، و الثانية كلم كتمر.

و كذلك كل ما كان على وزن فعل- نحو: كبد و كتف-؛ فإنه يجوز فيه اللغات الثلاث، فإن كان الوسط حرف حلق² جاز فيه لغة رابعة، و هى إتباع الأول للثانى فى الكسر، نحو: فخذ و شهد.

¹ كتاب جامعى است كه ماتن و شارح آن ابن هشام است و مطالعه آن بعد از شرح قطراندى و به همراه شرح الفيه توصيه مى شود.(محقق)

² (3) حروف الحلق ستة: الهمزة، و الهاء، و العين، و الحاء، و الغين، و الخاء.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ؛ ص 35

[لكل واحد من هذه الأقسام معنى لغوى و معنى اصطلاحى]

و لكلّ من هذه الثلاثة معنى فى الاصطلاح، و معنى فى اللغة:

[فالاسم فى الاصطلاح:]

فالاسم فى الاصطلاح: ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، و فى اللغة سمّة الشئ: أى: علامته، و هو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث؛ فإن كلّاً منها علامة على معناه.

[الفعل فى الاصطلاح:]

و الفعل فى الاصطلاح: ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، و فى اللغة نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل: من قيام، أو قعود، أو نحوهما.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: 36

[الحرف فى الاصطلاح:]

و الحرف فى الاصطلاح: ما دلّ على معنى فى غيره، و فى اللغة: طرف الشئ، كحرف الجبل، و فى التنزيل: **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ [الحج، 11]** الآية، أى: على طرف و جانب من الدين

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ؛ ص 50

و أقول: للكلام معنيان اصطلاحى و لغوى: فأما معناه فى الاصطلاح فهو: القول المفيد، و قد مضى تفسير القول، و أما المفيد فهو الدالّ على معنى يحسن السكوت

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 51

عليه نحو: «زيد قائم» و «قام أخوك» بخلاف نحو: «زيد» و نحو «غلام زيد» و نحو «الذى قام أبوه» فلا يسمّى شىء من هذا مفيداً؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلا يسمّى كلاماً.

[للكلام فى اللغة ثلاثة معان]

و أما معناه فى اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الحدث الذى هو التّكليم، تقول «أعجبني كلامك زيدا» أى: تكليمك إيّاه، و إذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال كما فى [هذا] المثال

و الثانى: ما فى النفس مما يعبرّ عنه باللفظ المفيد، و ذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قام زيد» أو «قعد عمرو»

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 53

و الثالث: ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو خطأ، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال، و الدليل على ذلك فى الخط قول العرب: «القلم أحد اللّسانين» و تسميتهم ما بين دفتى المصحف «كلام الله»، و الدليل عليه فى الإشارة قوله تعالى: **آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا** [آل عمران، 41]، فاستثنى الرمز من الكلام، و الأصل فى الاستثناء الاتّصال.

[ينقسم الكلام إلى خبر و طلب و إنشاء]

و أقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم و فعل و حرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، و طلب، و إنشاء.

و ضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق و التكذيب، أو لا؛ فإن احتملها فهو الخبر، نحو «قام زيد» و «ما قام زيد»، و إن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا؛ فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو «اضرب» و «لا تضرب» و «هل جاءك زيد؟» و إن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: «أنت حرّ» و قولك لمن أوجب لك النكاح: «قبلت هذا النكاح».

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: 57

و هذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، و التحقيق خلافه، و أن الكلام ينقسم إلى خبر و إنشاء فقط، و أن الطلب من أقسام الإنشاء، و أن مدلول «قم» حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، و إنما يتأخر عنه الامتثال، و هو خارج عن مدلول اللفظ، و لما اختصّ هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمّي إنشاء، قال الله تعالى: **إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً** [الواقعة، 35] أى أوجدناهن إيجاداً.

[حد الإعراب، و بيان معناه اللغوى و الاصطلاحى]

ثم قلت: باب- الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكّن و الفعل المضارع. و أقول: للإعراب معنيان: لغوى، و صناعى.

فمعناه اللغوى: الإبانة، يقال: «أعرب الرجل عمّا فى نفسه» إذا أبان عنه، و فى الحديث «البكر تستأمر، و إذنها صماتها، و الأيم تعرب عن نفسها» أى تبيّن رضاها بصريح النطق.

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ؛ ص 182

[يجب ثبوت أل فى موضعين:]

ثم ذكرت أن «أل» المعرفة يجب ثبوتها فى مسألتين، و يجب حذفها فى مسألتين:

أما مسألتا الثبوت فإحدهما: أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا و الفعل «نعم» أو «بئس» كقوله تعالى: نِعْمَ الْعَبْدُ [ص، 30] فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ [المرسلات، 23] فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ [الذاريات، 48] و بئسَ الشَّرَابُ [الكهف، 29]، و أشرت بالتمثيل بقوله تعالى: بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ [الجمعة، 5]، إلى أنه لا يشترط كون «أل» فى نفس الاسم الذى وقع فاعلا كما فى نِعْمَ الْعَبْدُ [النحل، 30]، بل يجوز كونها فيما أضيف هو إليه، نحو و لَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ [ص، 30] فَلَبئسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ [النحل، 29]، بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ.

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 183

و لو كان فاعل نعم و بئس مضمرا و جب فيه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن يكون مفردا، لا مثنى و لا جموعا، مستترا لا بارزا، مفسرا بتمييز بعده، كقولك: نعم رجلا زيد، و نعم رجلين الزيدان، و نعم رجالا الزيدون

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 184

و الثانية: أن يكون الاسم نعتا: إما لاسم الإشارة نحو ما لِهَذَا الْكِتَابِ [الكهف، 49] ما لِهَذَا الرَّسُولِ [الفرقان، 7] و قولك: «مررت بهذا الرجل» أو نعت «أيها» فى النداء، نحو يا أَيُّهَا الرَّسُولُ [المائدة،

67] يا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ [الانفطار، 6]، و لكن قد تنعت «أى» باسم الإشارة كقولك «يا أيُّهَذَا»، و الغالب حينئذ أن تنعت الإشارة كقوله:

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيُ و أن أشهد اللَّذَاتِ هل أنت مَخْلُدِي؟

و قد لا تنعت.

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 186

[يجب حذف أل فى موضعين:]

و أما مسألتا الحذف فإحدهما: أن يكون الاسم منادى؛ فنقول فى نداء الغلام و الرجل و الإنسان: يا غلام، و يا رجل، و يا إنسان، و يستثنى من ذلك أمران:

أحدهما: اسم الله تعالى؛ فيجوز أن تقول: يا الله، فتجمع بين «يا» و الألف و اللام، و لك قطع ألف اسم الله تعالى و حذفها، و الثانى: الجملة المسمى بها؛ فلو سميت بقولك «المنطلق زيد» ثم ناديته قلت: يا المنطلق زيد.

الثانية: أن يكون الاسم مضافا، كقولك فى الغلام و الدار: غلامى، و دارى، و لا تقل: الغلامى، و لا الدارى، فتجمع بين أل و الإضافة، و يستثنى من ذلك مسألتان: إحدهما: أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل و الإضافة، و ذلك نحو «الضَّارِبَا زيد» و «الضَّارِبُو زيد» و الثانية: أن يكون المضاف صفة و المضاف إليه معمولا لها و هو بالألف و اللام؛ فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين أل و الإضافة، و ذلك نحو «الضَّارِبُ الرَّجُلُ» و «الرَّكَّابُ الْفَرَسُ» و ما عداهما لا يجوز فيه

ذلك، خلافا للفرء في إجازة «الضَّارِب زيد» و نحوه مما المضاف فيه صفة و المضاف إليه معرفة بغير الألف و اللام، و للكوفيين كلهم في إجازة نحو «الثلاثة الأثواب» و نحوه مما المضاف [فيه] عدد و المضاف إليه معدود، و للرّمانيّ و المبرّد و الزمخشريّ في قولهم [في] «الضَّارِبِي» و «الضَّارِبِك» و «الضَّارِبِه»: إن الضمير في موضع خفض بالإضافة.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ؛ ص 213

[لا يكون الخبر زمانا و المبتدأ اسم ذات]

ثم قلت: و لا يكون زمانا و المبتدأ اسم ذات، و نحو: «اللَّيْلَةُ الهلال» متأول. و أقول: لما بيّنت في حدّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ - و هو النكرة التي ليست عامّة و لا خاصّة - بينت بعد حدّ الخبر ما لا يكون خبرا في بعض الأحيان، و ذلك اسم الزمان؛ فإنه لا يقع خبرا عن أسماء الذوات، و إنما يخبر به عن أسماء الأحداث، تقول: الصّوم اليوم، و السّفر غدا، و لا تقول: «زيد اليوم» و لا «عمر و غدا» فأما قولهم: «اللَّيْلَةُ الهلال» - بنصب الليلة على أنها ظرف مخبر به عن الهلال مقدّم عليه - فمؤول، و تأويله على أن أصله: اللَّيْلَةُ رؤية الهلال، و الرؤية حدث لا ذات، ثم حذف المضاف، و هو الرؤية، و أقيم المضاف إليه مقامه، و مثله قولهم في المثل: «اليوم خمر، و غدا أمر» التقدير: اليوم شرب خمر، و غدا حدوث أمر.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ؛ ص 347

[الثالث من المجرورات: المجرور بالمجاورة، و ذلك واقع فى باين، و يقال: ثلاثة أبواب]

ثم قلت: الثالث المجرور للمجاورة، و هو شاذ، نحو: «هذا جحر ضبّ خرب». و قوله:

* يا صاح بلّغ ذوى الزّوجات كلّهم *

و ليس منه وَاَمْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَاَرْجُلَكُمْ [المائدة، 6] على الأصحّ.

و أقول: الثالث من أنواع المجرورات: ما جرّ لمجاورة المجرور، و ذلك فى بابى النعت و التأكيد، قيل: و باب عطف النسق.

فأما النعت ففى قولهم: «هذا جحر ضبّ خرب» روى بخفض «خرب» لمجاورته للضبّ، و إنما كان حقه الرفع، لأنه صفة للمرفوع، و هو الجحر، و على الرفع أكثر العرب.

و أما التوكيد ففى نحو قوله:

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 348

يا صاح بلّغ ذوى الزّوجات كلّهم أن ليس وصل إذ انحلت عرى الذّنب

فكلهم: توكيد لذوى، لا للزوجات، وإلقال كلهن، و ذوى: منصوب على المفعولية، و كان حق «كلهم» النصب، و لكنه خفض لمجاورة المخفوض.

و أما المعطوف فكقوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ [المائدة، 6]. فى قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض و هو الرؤوس، و إنما كان حقه النصب، كما هو فى قراءة جماعة آخرين، و هو [منصوب] بالعطف على الوجوه و الأيدي، و هذا قول جماعة من المفسرين و الفقهاء.

و خالفهم فى ذلك المحققون، و رأوا أن خفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين و مبطل للمجاورة.

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ؛ ص 368

[الأفعال بالنسبة للمفعول به على سبعة أنواع]

و قد قسّمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا، فذكرت أنه سبعة أنواع.

[النوع الأول: ما لا يطلب المفعول أصلا، و له ست علامات]

أحدها: ما لا يطلب مفعولا به البتة، و ذكرت له علامات:

إحداها: أن يدل على حدوث ذات، كقولك «حدث أمر» و «عرض سفر» و «نبت الزرع» و «حصل الخصب»

الثانية: أن يدل على حدوث صفة حسيّة، نحو: طال الليل، وقصر النهار، وخلق الثوب، ونظف، و طهر، ونجس، واحترزت بالحسيّة من نحو علم وفهم وفرح، ألا ترى أن الأول منها متعدّ لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمت زيدا فاضلا، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد.

الثالثة: أن يكون على وزن فعل - بالضم - كظرف و شرف و كرم و لؤم، و أما قولهم: «رحبتكم الطاعة» و «طلع اليمن» فضمنا معنى وسع و بلغ.

الرابعة: أن يكون على وزن انفعال، نحو: انكسر، وانصرف.

الخامسة: أن يدلّ على عرض، كمرض زيد، وفرح، وأشر، و بطر.

السادسة و السابعة: أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل، كذلّ فهو ذليل، و سمن فهو سمين، و يدل على أن ذلّ فعل بالفتح قولهم يذلّ بالكسر، و قلت «فى نحو ذلّ» احترازا من نحو بخل فإنه يتعدى بالجار، تقول: بخل بكذا.

[النوع الثانى: ما يتعدى دائما إلى مفعول واحد بواسطة الحرف]

النوع الثانى: ما يتعدى إلى واحد دائما بالجار، ك «غضبت من زيد» و «مررت به» أو عليه».

[النوع الثالث: ما يتعدى بنفسه دائما إلى واحد]

الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائما، كأفعال الحواس، نحو: «رأيت الهلال»

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 370

و «شممت الطيب» و «ذقت الطعام» و «سمعت الأذان» و «و لمست المرأة» و فى التنزيل يَوْمَ يَرَوْنَ
الْمَلَائِكَةَ [الفرقان، 22] يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ [ق، 42] لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ [الدخان، 56] أَوْ
لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ [النساء، 43].

[الرابع: ما يتعدى لواحد، تارة بنفسه، و تارة بالحرف]

الرابع: ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه و تارة بالجار، كشكر و نصح و قصد، تقول «شكرته» و
«شكرت له» و «نصحته» و «نصحت له» و «قصده» و «قصدت له» و «قصدت إليه» قال الله تعالى: وَ
اشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ [النحل، 14] أَنْ اشْكُرْ لِي وَ لِوَالِدَيْكَ [لقمان، 14] وَ نَصَحْتُ لَكُمْ [الأعراف،
79 و 92].

[الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارة، و لا يتعدى أصلا تارة أخرى]

الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارة و لا يتعدى أخرى لا بنفسه و لا بالجار، و ذلك نحو فغر - بالفاء
و الغين المعجمة - و شحا - بالشين المعجمة و الحاء المهملة - تقول: «فغر فاه» و «شحاه» بمعنى
فتحه، و «فغر فوه» و «شحا فوه» بمعنى انفتح.

[السادس: ما يتعدى إلى اثنين، و هو على قسمين]

السادس: ما يتعدى إلى اثنين، و قسمته قسمين:

أحدهما: ما يتعدى إليهما تارة و لا يتعدى أخرى، نحو نقص، تقول: «نقص المال» و «نقصت زيدا
دينارا» بالتخفيف فيهما، قال الله تعالى: ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً [التوبة، 4] و أجاز بعضهم كون (شيئا)
مفعولا مطلقا، أى: نقصا ما.

الثانى: ما يتعدى إليهما دائماً، و قسمته ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ثانى مفعوليه كمفعول شكر، كأمر و استغفر، تقول: «أمرتك الخير» و «أمرتك بالخير» و سيأتى شرحهما بعد.

و الثانى: ما أول مفعوليه فاعل فى المعنى، نحو: «كسوته جبّة» و «أعطيته ديناراً» فإن المفعول الأول لابس و آخذ، ففيه فاعلية معنوية.

الثالث: ما يتعدى لمفعولين أولهما و ثانيهما مبتدأ و خبر فى الأصل، و هو أفعال القلوب المذكورة قبل، و أفعال التصيير، و شاهد أفعال القلوب قوله تعالى: وَ إِنِّى لَأُظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً [الإسراء، 102] فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ [المتحنة، 10] تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ [المزمل، 20] لا تحسبوه شراً لكم [النور، 11] وَ جَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِناثاً [الزخرف، 19] أى: اعتقدوهم،

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ص: 372

و الأكثر تعدى زعم إلى أن أو أن وصلتتهما، نحو: زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا [التغابن، 7]

و الأكثر فى درى أن تتعدى إلى واحد بالباء، تقول: «دريت بكذا» قال الله تعالى: وَ لا أذراكم به [يونس، 16]. و إنما تعدت إلى الكاف و الميم بواسطة همزة النقل.

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ؛ ص 388

[النوع السابع من الأفعال: ما ينصب ثلاثة مفاعيل، و هو سبعة أفعال يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، و يمتنع ذلك لغير دليل]

السابع ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، و هو سبعة:

أحدها: «أعلم» المنقولة بالهمزة من «علم» المتعدية لاثنين، تقول: «أعلمت زيدا عمرا فاضلا».

الثاني: «أرى» المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدية لاثنين، نحو «أريت زيدا عمرا فاضلا» [بمعنى أعلمته] قال الله تعالى: **كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ** [البقرة، 167]، فالهاء و الميم مفعول أول، و «أعمالهم» مفعول ثان، و «حسرات» مفعول ثالث.

و البواقي ما ضمّن معنى أعلم و أرى المذكورتين من «أنبأ» و «نبأ» و «أخبر» و «خبر» و «حدث» تقول: أنبأت زيدا عمرا فاضلا، بمعنى أعلمته، و كذلك تفعل في البواقي.

و إنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسها، و إلى الثاني بالباء أو عن، نحو **أَنْبَأْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ** [البقرة، 33] **نَبِّئُونِي بِعِلْمِ [الأنعام، 143] وَ نَبِّئُهُمْ عَنِ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ [الحجر، 51]**، و قد يحذف الحرف نحو:

مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا [التحریم، 3].

ثم قلت: و لا يجوز حذف مفعول في باب ظنّ، و لا غير الأوّل في باب أعلم و أرى، إلّا لدليل، و بنو سليم يجيزون إجراء القول مجرى الظنّ، و غيرهم يخصّه بصيغته «تقول» بعد استفهام متصل، أو منفصل بظرف أو معمول أو مجرور.

و أقول: ذكرت في هذا الموضع مسألتين متممتين لهذا الباب:

أحدهما: أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، و يمتنع ذلك لغير دليل، مثال حذفهما لدليل قوله تعالى **أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ** [القصص، 62 و 74]، أي تزعمونهم شركاء، كذا

قدروا، و الأحسن عندي أن يقدر: أنهم شركاء، و تكون أن وصلتها سادة مسدّهما؛ بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: **وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُفِّ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ.**

و مثال حذف أحدهما للدليل و بقاء الآخر قوله تعالى: **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ [آل عمران، 180]** أي بخلهم هو خيرا لهم، فحذف المفعول الأول و أبقى ضمير الفصل و المفعول الثاني.³

والحمد لله رب العالمين – محمد مهدي ولي زاده

³ ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح سنن الذهب في معرفة كلام العرب، 1 جلد، دار الكوخ - طهران - ايران، چاپ: 1، 1384 ه.ش.